تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر.

إعداد الدكتور أحمد لشهب

إن تحليل السياسة العامة يمثل منهجية علمية ومعرفية مصبوغة بالأسلوب التقويمي والنقدي الذي يهدف الى فهم أداء الحكومات عن طريق اكتشاف نقائصه وعيوبه، واقتراح التحسينات ا لممكنة له(1) .,

و تقييما للأعمال التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل حل الأزمة التي يعاني منها المجتمع منذ بداية الاصلاحات السياسية والاقتصادية . سوف تتناول هذه المقالة بالتحليل والتقييم إحدى هذه الأعمال المتمثلة في سياسة إصلاح المنظومة التربوية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى2013.في البداية ننطلق منطرح الاشكالية التيتبدأ منها عملية تحليل السياسة العامة(2) والمتكونة من ثلاث أسئلة أساسية هي:

اولا: لماذا سياسة إصلاح المنظومة التربوية ؟ اي ما هي الأسباب والظروف التي ادت الى صنعها، وما هي الغايات والاهداف من وراء صنعها؟ وهذا السؤال يقودنا الى طرح عدة تساؤلات اخرى حول المشاكل والنقائص او الازمات التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم في الجزائر.

كما ان التساؤل عن السبب يؤدي حتما الى تحديد مشكلة المنظومة التربوية الوطنية التي عالجتها الحكومة الجزائرية من خلال سياسة اصلاحها سنة 2000، وعليه فالمهمة الأولى للمحلل هنا، هي تحديد الأسس الي بنيت عليها سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر.

ثانيا: كيف صنعت سياسة إصلاح المنظومة التربوية؟ أو ما هي الإجراءات الفنية والعمليات السياسية التي تمت ؟ وكيف تصرفت الفواعل المختلفة الموجودة في القطاع التربوي أثناء صنع وتنفيذ سياسة الإصلاح ؟ بتعبير آخر ما دور كل من الحكومة والأحزاب والجمعيات والبروقراطية والتكنقراطية والإعلام في عملية صنع سياسة إصلاح المنظومة التربوية الوطنية؟

ثالثا: ما هي الآثار التي أدت إليها سياسة الإصلاحات التربوية بعد مرور 13 سنة منذ بداية تطبيقها سنة 2000 ؟

للإجابة عن هده الأسئلة اوضح معنى بعض المفاهيم التي تستعمل كثيرا في هده المقالة فيما يلي:

1السياسة العامة :

الدولة تنظيم عمومي، يحتكر إستخدام وسائل الإكراه المادي الشرعي والسيادة اللذان يؤهلانها للإشراف على إدارة شؤون المجتمع قصد تلبية حاجات السكان وحل مشاكلهم (3) وضمان أمنهم وحياتهم وتقدمهم واستقرارهم.وهي في سبيل ذلك، تقوم بأعمال تهدف إلى وضع حلول لمشاكل السكان، وتلبية حاجاتهم المختلفة، لهذا تضع سياسات عامة في شكل برامج وخطط وقوانين لضمان قيامها بوظائفها وأداء عملها المتمثل في تسيير الشؤون العامة.

غيرانه مع تطور المجتمع تطورت الدولة وزادت اهمية السياسات العامة، بسبب تزايد حجم النفقات العامة (4) فأصبحت السياسة العامة تحتل حيزا كبيرا في حياتنا اليومية، لأن اغلب سلوكاتنا الفردية متأثرة ومحددة بالسياسات العامة، لأن غذاءنا مثلا يخضع لعدة سياسات عامة؛ كالزراعة، والصحة، والبيئية، والمياه. كما ان أوقات فراغنا تخضع بدورها لعدة سياسات كالسياحة، والثقافة والتهيئة؛

والتجهيز والنقل؛ والعمل. والحياة السياسية ، تخضع إلى عدة سياسات عامة مثل حقوق الانسان السياسية وتنظيم الانتخابات والاحزاب والجمعيات والاعلام.

فالسياسة العامة إذن تتمثل في الآعمال التي تقوم بها الدولة في سبيل حل مشاكل وتلبية حاجات سكانها، وهده الاعمال تتمثل في القونين والبرامج والخطط وكل ما يصدر عن السلطات العامة من افعال واقوال وفقا للتعريف الذي وضعه الكاتب والباحث الامريكي (طوماس داي) للسياسة العامة(5)

2_ السياسة العامة التربوية:

إن التربية والتعليم، أصبحا يعتبران من الحاجات الضرورية في المجتمع الحديث، وتتطلب تلبيتهما خدمة للمواطن والدولة معا.لأنه عن طريق التربية والتعليم يتم تنمية وتطوير القدرات العقلية والفنية والشعورية والجسدية للفرد، مما يجعله قادرا علي قيادة عملية التنمية المستدامة في المجتمع.كما انه عن طريق التربية والتعليم تتم تنشئته اجتماعيا وثقافيا وسياسيا لكي يصبح مواطنا مواليا للدولة (6) التي تنمو وتتطور بنمو وتطور مواطنيها. فبالتربية والتعليم تتحقق تربيته الوطنية التي تركز على ربطه بوطنه والافتخار بالانتماء اليه وبالدفاع عنه، اما التربية المدنية فتركزعلى جعله مرتبطا بالمجتمع المدني، واحترامه للقوانين، ووعيه بحقوقه وواجباته، فبالتربية المواطنية يصبح الفرد يحس بالانتماء والافتخار بالوطن.(7) وبالتربيية والتعليم، نزود المواطن بالمهارات الذهنية واليدوية التي تمكنه من اكتشاف طريقه في الحياة، ونجهزه بوسائل التلاؤم مع البيئة المادية والمعنوية، ونجعله يتأثر بها ويؤثر فيها بواسطة ما نعلمه له من مناهج وقيم ومعايير سلوكية، لذلك تعطي الدول اهمية كبيرة للمضمون التربوي ولمناهج تعليمها للمتعلمين وللبيئة التي تتم فيها عملية التعليم .

و لأجل تحقيق هده الأهداف أنشئت المنظومة التربوية التي هي بمثابة تفاعل متكامل بين عدة عناصر بشرية وإدارية وتربوية وعلمية وقانونية ومالية، تقوم بضمان وظيفتي التربوية والتعليم في المجتمع.من خلال إنشاء وزارة خاصة لتشرف على إدارتها.

فالسياسة العامة التربوية هي المبادئ والأهداف والمناهج او الطرق والوسائل التي تحددها الدولة في خطة أو برنامج وطني للمنظومة التربوية في فترة زمنية محددة .أوانها برنامج وطني لتنمية وإدارة العملية التعليمية وفقا لمبادئ واهداف ومناهج ووسائل محددة بصفة قانونية. ويعرفها البعض (8)، على انها مجموعة من الاهداف والمبادئ والأفكار التي تبنى عليها العملية التعليمية في مجتمع من المجتمعات وتحديد اطاره العام، ونظمه المختلفة، وأنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام اوضاع التعليم فيها باجهزته الفنية والادارية وفق ما تراه من اسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه .

3 _ تحليل السياسة التربوية:

تحليل السياسة العامة ، فرع من حقل السياسة العامة ، يهدف إلى تحسين ورفع كفاءة البرامج والسياسات الحكومية، وزيادة فعاليتها، قصد بلوغ اهدافها(9)، لأن محلل السياسة العامة يبدأ عمله بعد عمل كل من صانع ومنفذ السياسة العامة ، لكي يصل إلى تقييمها (10) معتدا في ذالك على توظيف مناهج ونمادج التحليل التي وضعت من طرف باحثين امريكيين (11) بعد الحرب العالمية الثانية من أجل عقلنة وتحسين أعمال الدولة بسبب فشل السياسات التي صنعتها لمواجهة المشاكل التي كان يعيشها السكان.

تحليل السياسة العامة يمثل منهجية علمية تعتمد على النقد والتقويم، في تحديد وتأشير خيارات السياسة العامة، لذلك فإن محلل السياسة العامة حسب (طوماس داي) يبحث عن الاجوبة على الأسئلة التالية: ماذا تفعل الحكومة ؟ ولماذا تفعل

ذلك؟ وما هي الفروق والتغيرات التي تحدثها افعاله ؟(12) وتحليل السياسات بمثابة عملية تقويمية منتظمة ذاتتضمينات سياسية وفنية للبدائل المقترحة لحل المشكلات العامة ، وبالتالي فهي تشير الى عملية تقويم السياسات والبرامج من اجل التوصل الى نتائج هذا التقويم. أن تحليل السياسة العامة هو عمل بحثي هدفه توضيخ الأثار التي يمكن أن تترتب عن اختيار حل واحد أو عدة حلول، سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية، فهو يتنبأ في حالة التحليل القبلي بالآثار المتوقعة ، وقد يحدد في حالة التحليل البعدي آثار هده السياسة العامة (13) .

وباعتبار السياسة العامة التربوية مجموعة المبادئ والاهداف والإجراءات والوسائل والمناهج التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه العملية التربوية بما يتماشى ويخدم مصلحتها الوطنية في جميع المجالات، (14) فأن صنعها يؤدي بالإدارة إلى الإنتقال إلى عملية فنية وإدارية تتطلب وضع سياسات وإجراءات ونظم تتطلبها عملية تنفيذ ها (15)وبسبب التغييرات التي تحدثها عملية تحويل السياسة العامة إلى وضع جديد قد يتطابق أو لا يتطابق مع الأهداف المرسومة فيها، وقد يؤدي إلى ظهور آثار سلبية على المجتمع، أو على النظام السياسي بسبب وجود عيوب في الحلول التي تضمنتها، لأنها لم تدرك جيدا مشاكل المنظومة التربوية أو لم تؤدي عملية تنفيذها إلى نتائج، برغم الإمكانيات والجهود التي بدلت من طرف الحكومة في سبيل تطبيقها.

ولأجل تحديد الجوانب السلبية والإيجابية واقتراح الاصلاحات والتحسينات التي يجب ادخالها على تلك السياسة العامة ، ظهرت مهمة محلل السياسة العامة التي تتمثل في الأعمال البحثية التي تعتمد على مناهج ونماذج ومقتربات خاصة بحقل السياسة العامة ، فتحليلها هو عملية تقويمية للبدائل المقترحة لحل مشاكل السياسة العامة ، وعليه فا لمحلليستخدم المعلومات والبيانات الكمية والكيفية كما يستخدم توليفة من المقتربات لمعالجة المشكلة، ويتبع المناهج المناسبة بالشكل

الصحيح(16). ولتحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية ، ننطلق من الأسئلة التالية :

1- لماذا تم إصلاح المنظومة التربوية؟وماهي الظروف والأسباب والاوضاع التي ادت إلى إصلاح المنظومةالتربوية؟ وماهي الاهداف والغايات من وراء هذه السياسة؟

أولا : لماذا سياسة إصلاح المنظومة التربوية (2000)

يعتبر اصلاح المنظومة التربوية سياسة عامة وضعتها الجزائر نهاية 2000. لإدخال تحسينات على المنظومة التربوية قصد تحسين نوعية ومردودية وجودة خدماتها بعد ما اصبحت تعانيه من اختلالات هيكلية ووظيفيةأثرت سلبا على أدائهاوباعتبارها برنامج، فهى تتكون من ثلاث أركان منسجمة ومتكاملة هي :

-الاهداف التى ترغب الدولة تحقيقها بهده السياسة.

-المناهج التى تتبعها للوصول الى تلك الاهداف.

-الوسائل التنظيمية والمالية والبيداغوجية والبشرية التىتتطلبها عملية تنفيد السياسة التربوية.

ان سياسة الإصلاح التى رسمتها الحكومة لتصحيح الاختلالات الهيكلية والوظيفية التى تعانى منها المنظومة التربوية وتمنعها من اداء الدور الدى تكونت من اجله منذ الاستقلال عام 1962 والمتمثل في التنمية التحرر الوطنىعن طريق التربية والتعليم.

ولاجل محو اثار الاستعمار الفرنسى الاستيطانى وتلبية حاجات المجتمع وتنمية العنصر البشرى الكفء والسهرعلى عملية البناء الوطنى(17).

والمفروض فى هده السياسة العامة التى وضعت لإصلاح المنظومة التربوية لاجل حل مشاكلها وبلوغ اهدافها لإحداث تغيير فيها باعتبارها الموضوع الدى صنعت من اجله .لأنكل سياسة عامة تحتوي على فكرة الهدف وتعبر عن جماعة أو تنظيم معين. وتحمل فكرة التغيير في القطاع الذي تصنع من أجله(18)لأن كل إصلاح مهما كان موضوعه وحجمه وهدفه يعتبر محافظا على التنظيم الذي يتم فيه ، فيجري تغيرا جزئيا وتدريجيا من أجل تكييف ذلك التنظيم ، مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية ، الداخلية والدولية.لأن الأصل في الإصلاح ان يكون تدريجيا في منظور تطوري ، ويكون ملازما للعمل التربوي، نابعا من طبيعة النشاط التقويمي نفسه ، فكل تعديل أوتقنين، وكلتنظيم، في أي مستوى من المستويات هو بالضرورة عمل إصلاحي.

لذلك فإصلاح المنظومة التربوية يتطلب وضعها في حالة تغييرجزئي ومستمر نحو الاحسن وليس إصلاح انقلابي على مكتسبات المدرسة، ونحو تثبيت وتمتين المكتسبات التي حققتها المدرسة في مجال استعادة مقومات الهوية الوطنية ، وديمقراطية وإلزامية ومجانية التعليم، والتغيير المستمر اصبح إجراء متكرر في حياة المنظومة ألتربوية مثلما سيتضح من خلال تشخيص الوضع الذي آلت إليه المنظومة التربوية منذ الاستقلال.

أولا :تشخيص وضع المنظومة التربوية الجزائرية عام 2000

تشخيص وضع المنظومة التربوية وتحديد الجوانب السلبية والايجابية فيها ثم تحديد ما اذا كانت تعانى ازمة او مشاكل تتطلب العلاج فى اطار سياسة عامة ، يتطلب منا تقديم عرض موجز للسياسات التى انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك عبر المسار التاريخي الذيتكون وتطور فيهاالقطاع التربوى فى الجزائر منذ الاستقلال.

ان قطاع التربية والتعليم مثل قطاعات المجتمع الاخرى، كالادارة والاقتصاد والثقافة والعدالة والصناعة والصحة.. نما وتطور تدريجيا فى ظل سياسة التنمية التى صنعت فى اطار فلسفة الحركة الوطنية ومواثيق الثورة التي تهدف إلى التحرر والتنمية الوطنية.لذلك وجهت السياسات العامة لكل قطاع نحو تحقيق هدف وطنى هو التحرر والتنمية في إطار الاشتراكية .هذا ما جعل سياسات التربية والتعليم تصاغ في إطار هده المبادئ والأهداف.وعليه فالمنظومة التربوية مكسبا وطنيا ومفخرة لنضال شعب عانى من ابشع انواع الاستعمار والتخلف والتبعية، فهى تكونت وتبلورت كنتيجة لسياسات وممارسات منسجمة احيانا ومتناقضة اطوارا اخرى، وذلك بعد مرورها بعدة مراحل، مما اثر سلبا على وضعها اليوم وعلى ادائها والنتائج التى حققتها. (19)وسوف نتعرض لهذه المراحل فيما يلي:

1-المرحلة الاولى 1962-1976

منذ الدخول المدرسى الاول سنة 1962 تحت اشراف الحكومة الجزائرية التى لم يكن لها اى خيار اخر، سوى توفير وسائل الاستقبال التى تكفى لتمدرس اعدادا كبيرة من الاطفال الذين كانوا محرومين من حقهم فى التعليم، فى عهد الاستعمار، الذى جعل من المدرسة اهم وسائل سياسته الاستعمارية الثقافية. لذلك كان الخيار الوحيد أمام الحكومة هو الاعتماد على المنظومة التربوية التى انشأتها فرنسا لخدمة سياستها الاستعمارية فى الجزائر (20)

هذا الوضع جعل المشرفين على ادارة العملية التربوية يخضعون لضغوطات متناقضة من جهة ، كوجودخطاب سياسى رسمي يدعو الى جعل المدرسة اداة للتنمية وللتحرر من الاستعمار، ومن جهة أخرى وجود أمر واقع يحتم إستمرار العمل بالمنظومة التربوية التى ورثناها عن الاستعمار الفرنسي (21) ، هذا ما جعل السياسة التربوية التى وضعتها اللجنة الوطنية لاصلاح التعليم سنة 1962 متناقضة ، لانها من جهة تقرر بأن تكون أداة للتحرر الثقافي، ومن جهة أخرى

أبقت على الاستمرار فى الاعتماد على المدرسة التي استعملتها فرنسا لتحقيق سياستها الاستعمارية .

فى هذا الشأن يرى الدكتور عبد القادر فضل في كتابه المدراسة في الجزائر، أن السياسات التربوية التي انتهجت منذ الاستقلال اتبعت الاسلوب التدريجي المرحلي في بناء منظومة تربوية متكيفة مع المجتمع الجزائري بأوضاعه الموروثة عن الاستعمار وبتطوراته التي احدثتها سياسة التنمية ، فجاءت المرحلة الأولى من هذه السياسة التي أمتدت من 1962الى 1971 تتصف بالتدرج والمرحلية والتذبذب بسبب غياب رؤيا سياسية استراتيجية لتنمية القطاع التربوي الذي كان يفتقر إلى التجربة والخبرة والكفاءة في ذلك الوقت.

وخلال هذه المرحلة كانت سياسة التربية المتبعة تعتبر التربية والتعليم من المهام الوطنية التي تقوم بها الدولة في سبيل بناء المجتمع وتحريره من الاستعمار والتخلف .لذلك اعتبرت المدرسة هي اداة هذه المهمة أما الاصلاح فهو المنهج المؤدي لتحقيق ذلك(22). وفي هذه الفترة الصعبة التي مرت بها المنظومة التربوية *لأنها كانت تشكل الورشة الوطنية لبنائها ، وذلك* بوضع المبادئ والمرتكزات التي أصبحت تكون فلسفة المنظومة التربوية التي تبنى عليها اية سياسة وهي فلسفة استمدت من فلسفة الثورة الجزائرية التي تعتبر مواثيقها الوطنية المصدر الايديولوجى والسياسي لجميع السياسات ونشاطات الدولة الجزائرية (23

نص دستور1963 على هذه المبادئ في مواده: الرابعة التي نصت على الإسلام دين الدولة، والخامسة على اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية، والمادة 18 التي نصت على الحق في التعليم ومجانيته وإلزاميته. وفى سنة 1968 تم تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم التي أكدت على أهداف المنظومة التربوية ب :التعريب والجزارة التدريجية للمنظومة ألتربوية، لغة ومنهجا وبرنامجا وتاطيراوالتوجه التكنولوجي والعلمي وديمقراطية التعليم .

و تم إعطاء أهمية كبيرة لبناء المنظومة التربوية في المخططات الوطنية الثلاثة من 1966الى1977 من خلال وضع منظومة إدارية وقانونية وبداغوجية متكاملة ومنسجمة مع اختيارات ونضالات الشعب الجزائري، من اجل تحرروتنميةالمجتمع من الاستعمار والتخلف والتبعية .وقد توجت هذه المرحلةبالاكتمال والنضج، في مناقشات تحضيرالميثاق الوطني الذي حدد الفلسفة التربوية ، ثم دستور 1976الذي أكد عليها، ثم صدرت الأمرية رقم 76-35 المؤرخة في 16 افريل 1976 تحت تسمية المدرسة الأساسية التي تضمنت اول سياسة عامة وطنية جزائريةللتربية كاملة وشاملة.(24)

رغم التطور الذي تحقق في المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة بفضل ما اصبحت تقدمه من خدمات تربوية وتعليمية لملايين المتمدرسين ، وما كونته من حاملي الشهادات العليا في ظرف قصير، فإنها لم تنظم وتسير بطريقة تلائم الدورالرائد الذي أنيط بها في استراتيجية التنمية الوطنية. ولأنها لم تستفد بنفس المكانة التي استفادت منها القطاعات الاخرى، ولم تصاغ في إطارسياسة عامة وطنية، محددة المبادئ والوسائل والمناهجوالاهداف.فقدتاثرت في أدائها بسبب تسييرها اللاعقلاني الذي خضع للتدريجية والنظرة الجزئية والمحاولة والخطأ.

2-المرحلة الثانية 1976-2000

إن فترة 1962-1976من مسار المنظومة التربوية تعتبرمرحلة أساسية في بنائها لأنه خلال هذه المدة بذلت جهود كبيرة واتخذت عدة قرارات سياسية تربوية وخصصت موارد مالية وبشرية كبيرة في سبيل تلبية حاجات المجتمع من التربية والتعليم كما تنص على ذلك مواثيق الثورة.

تعتبرسنة 1976 المحطة التاريخية التي حلت فيها أهم إشكالياتالسلطة منذ 1962.لأن فيها تم الفصل في قضايا نزاع سياسي وثقافي عديدة ، كالمنظومة التربوية التي تم الحسم في خيارتها وأهدافها ووسائلها ومناهجها ، والشرعية

والمشروعية ، بعد الاستفتاء على الميثاق الوطني ثم على دستور 1976، ثم انتخابات رئيس الجمهورية والمجلس الوطني الشعبي. والقضايا الأربعة كانت تشكل مواضيع الخلاف والنزاع بين فواعل النظام السياسي الجزائري ، الذي بدأ يتكون وينمو منذ الاستقلال سنة 1962 الى اليوم.

خلال هذه الفترة تم وضع أول سياسة وطنيةواضحة المبادئ والأهداف والمناهج، تحت تسمية نظام المدرسة الأساسية، ولأول مرة أصبحت فلسفة المنظومة التربية متطابقة مع فلسفة الثورة الجزائرية ومنسجمة مع مواثيقها وقوانين الدولة الأساسية ومع طموحات وآمال الشعب الجزائري في التقدم والتنمية.

وفى ظل نظام المدرسة الأساسية أصبحت اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع المراحل وجميع المواد وتمت جزارة العملية التربوية باعتماد معلمين واساتذة جزائريين، وبمحتوى تعليمي وتربوي جزائري، بالإضافة إلى توحيد المناهج والبرامج التعليمية .(25)لهذا أصبحت المنظومة التربوية عربية اللسان جزائرية الإطار والمنهج والمحتوى ، إسلامية ووطنية الانتماء والهدف وهذا ما يؤدى إلى الحكم على المدرسة الأساسية بأنها أداة تحريرية وتنمية في يد الشعب الجزائري ويجب الحفاظ عليها وصيانتها وعدم الاختلاف والانقسام حولها لان ذلك سيؤدى إلى تعطيلها عن لعب دورها في الانتقال إلى مجتمع المعرفة (26)

وقبل دراسة الوضعية التي تم من خلالها الحكم على المنظومة التربوية بوضعية او حالة ازمة ، نعرض حصيلة السياسة العامة للمنظومة التربوية في ظل المدرسة الأساسية خلال الفترة الممتدة من 1976-2000 وسيتم التركيز على بعض المؤشرات التي تعتبر اساسية للتقويم وتتمثل في اهداف المدرسة الأساسية التالية :1-ديمقراطية التعليم وإلزاميته ومجانيته.وجزأرته، وتعريبه، وتوجهه العلمي والتكنولوجي.

وبالاعتماد على معيار الأهداف التي حققتها المنظومة التربوية بالنسبة لهدف ديمقراطية التعليم ومعيار المؤسسات التربوية التي تم انجازها خلال تلك الفترة، كما هي مبينة في الجدول اسفله(27).

المؤسسات التربوية	1962	1992
مدارس ابتدائية	4065	15700
متوسطات	367	2248
ثانويات	034	1532
متقنات	005	137
مجموعالمؤسسات التربوية	4480	18617

تحقيق هدف ديمقراطية التعليم بنسب100في المئة، مما يؤكد فعالية وكفاءة السياسة المنتهجة في ظل نظام المدرسة الأساسية، الذي وفر جميع الإمكانيات المادية والبشرية، لضمان حق التعليم لجميع الأطفال الذين هم في سن التمدرس.

- أما هدف الجزأرة فقد تم تحقيقه بنسبة وصلت فى الطور الابتدائي إلى 99.25%، وفى الثانوي إلى 86.6%.

-وما بالنسبة لتحقيق هدف التوجه العلمي والتكنلوجي، فقد كان ضعيفا لان نسبة االمتاقن بصفتها المؤسسات المكلفة بالتكوين التكنولوجي قد بلغت 15% من عدد الثانويات وعدد الطلبة الدارسين فيها قدر بنسبة 18% من تلاميذ الثانويات .

- ونفس الشيء يقال بالنسبة لجزأرة الإطارات من معلمين وأساتذة، التي وصلت إلى 99.25% في الابتدائي و86.23% في الثانوي.

وبالرغم من انه خلال هذه الفترة، عرفت المنظومة التربوية أول سياسة عامة وطنية شاملة وكاملة إلا أن المدرسة الجزائرية قد بقيت تكون نقطة تجاذب واختلاف رؤى وأطراف متصارعة ومختلفة حول مبادئ وفلسفة المنظومة التربوية كالانتماء واللغة والدين الاسلامي، والمستقبل المتحرر والمستوعب والمنسجم مع التطور التكنولوجي والعلمي والسياسي، مما جعلها تحيد عن الأهداف التي بنيت من اجلها، فأصبحت غير قادرة على التكيف مع المعطيات البيئية الداخلية والخارجية الجديدة، التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري منذ االإصلاح السياسي والاقتصادي والادارى الذي جاء به دستور 1989.

لهذا يمكن القول انه بسبب المهمة الوطنية التي كلفت بها المدرسة كتحرير الآنسان الجزائري وتنميته علميا وفكريا وثقافيا، لتنشئته واندماجه في كيان سياسي وثقافي وحضاري واحد ، مما يجعله يستعيد كل مقوماته الحضارية من دين ولغة وسيادة وحرية، تمكنه من الدفاع عن استقلاله وحريته في عالم يتميز بصراع القوى الاستعمارية القديمة والجديدة تحت غطاء العولمة.مما جعل المنظومة التربوية عرضة لتدخل ولتأثير قوى معادية لتحرر وتطور الجزائر سواء في الداخل أوفى الخارج (28)

المنظومة التربوية اهم ميادين الصراع الدائم بينالتيارات السياسية والنخب المتنازعة، حول مسألةالإنتماءوالهوية كاللغة والدين والتاريخباعتبارها المبادئ ، هذه الظروف حولت المنظومة التربوية إلى ميدان للصراع الدائم بين عدة قوى حول المسائل الثقافية والانتماء الحضاري التي تقوم عليها خاصة اللغة والتاريخ والدين، لذلك كان فهم وتحديد المشاكل التي تعاني منها المنظومة التربوية يتأثر بادراك وفهم ومصلحة كل قوى سياسية او ثقافية على حدة ، وهو ماجعل عملية وضع سياسة إصلاح المنظومة التربوية تتأثر بهذه الصراعات والانقسامات فكانت دائما تخطيء في وضع التشخيص الموضوعي لحالة المنظومة التربوية التي

تعرضت للعديد من الصعوبات والعراقيل منعتها من تحقيق الأهداف المحددة لها في المواثيق والخطط الوطنية التي وضعتها الدولة الجزائرية.

وبسبب الوظيفة والدور الذي تلعبه المدرسة في المجتمع الجزائري، وقع اختلاف كبير حول الطرق والأدوات والمبادئ وكذا الأهداف التي تصاغ فيها السياسة الوطنية للتربية والتعليم ، وهذا الاختلاف في السياسات التي تحل مشاكل المجتمع الجزائري في مجال التربية والتعليم والبحث ناتجة بدورها عن الاختلاف الكبير بين الأطراف السياسية والثقافية إذا لم نقل الأطراف الإيديولوجية فئ إدراك وفهم وتحديد المشاكل الحقيقية التي تواجهها المنظومة التربوية (29)

لان جميع الباحثين والمختصين في حقل تحليل السياسات العامة يتفقون على أن جميع البدائل والحلول التي تتضمنها السياسات العامة في الدولة تتأثر بالكيفيات التي تدرك وتحدد بها المشاكل والأزمات التي وضعت من اجلها تلك السياسات(30)لذلك فان إدراك المشاكل ووضع الحلول لها ينبع من اهداف ومصالح الفواعل التي تساهم في صنع تلك السياسة العامة.

مشكلة المنظومة التربوية

أن المشكلة إما أن تكون مطالب المجتمع، أو تكون من اهتمامات أو برامج الحكام أو تأتى كاقتراحات من الجماعات التي يتكون منها النظام السياسي. وبعد الاعتراف بها من طرف السلطة تصبح مشكلة عامة تتطلب الحل وتدرج في جدول أعمال الحكومة، ثم تقرروضع حلول لها، فتصبح ضمن أجندتها (31) وتوجد العديد من الأساليب التي تصل بواسطتها المشاكل لجدول أعمال الحكومة وتعترف بها كمشكلة عامة تتطلب الحل، ثم تبدأ البحث عن حلول لها وتصنع السياسات العامة اللازمة لها.

إن ظهورمشكلة المنظومة التربوية الجزائرية والاعتراف بها من طرف الحكومة، وإدخالها في أجندتها السياسية في عام 2000، اتخد مسارا طويلا ،

إنطلق منذ بداية التحول الديمقراطي الذي اقره دستور1989.الذي ادى إلى بداية

الانتقال من الأحادية إلى التعددية ومن هيمنة الدولة على المجتمع إلى بداية الاستقلال بينهما وإلى ظهورالصحافة المستقلة والجمعيات مما ساعد على بداية المشاركة السياسية والمواطنة.

هذا الوضع السياسي الجديد تميز بالصراع بين القوى السياسية والثقافية التي لها علاقة بالتربية والتعليم ففرضت العديد من المطالب والانتقادات التي كانت تعتبر من الطابوهات في السابق، وكانت المنظومة التربوية من اهم المواضيع التي تعرضت للنقد بسبب الانتماءات السياسية المختلفة للمعلمين والاساتدة والاعلاميين وقادة الاحزاب ، مما أدى إلى بداية تسييسها ومن ثم إلى عدم استقرارها وعدم استقلالها ، وبدأ التفكير في إصلاح المنظومة التربوية بتكوين المجلس الاعلى للتربية الذي انشئ سنة1996.وتم تنصيبه منطرف رئيس الجمهورية السيد ليمين زروال بتاريخ 26 نوفمبر 1996وكلف بتقييم نقديوموضوعي للمنظومة التربوية واقتراح بدائل لأصلاح المدرسة ووضع استراتيجية تدريجية مع الزمن لتكون سياسة وطنية للتربية (32)، ومما جاء في التقرير الذي أعده المجلس الاعلى للتربية، الملاحظات التالية: معانات المدرسة من القيود الايديولوجية كالاشتراكية، غياب تصور شامل للسياسة ألتربوية، اهمال وتهميش للأطراف الفاعلة في المنظومة التربوية من طرف السياسات التربوية السابقة (33)، فدخلت المدرسة منذ 1989في سوق المزايدات والمساومات السياسية وأصبحت توصف بالمريضة والمنكوبة وتنتج الارهاب والبطالين. وانقسم الرأي العام الوطني حولها إلى اتجاهين :

الاتجاه أول: ويضم المدافعين عن المدرسة الأساسية، وعن منجزاتها ويعتبرها مكسبا لا يمكن التخلي عنه، بالرغم من المشاكل التي تواجهها، كالسلبيات التي علقت بها بسبب السياسات التي طبقت عليها، وهيمنة الرؤيا الجزئية والتدريجية عليها ، كالاهتمام بالكم على حساب الكيف، ووضع برامج دون تنسيق مع القطاعات الاخرى في المجتمع، ظف إلى ذلك ضعف ضعف التأطير التربوي اعتمدت عليه الدولة في التعليم منذ1962.

كما أنها لم تقم بوضع سياسة خاصة بتكوين المكونين في جميع مراحل التعليم وتضاف سلبيات عديدة اخرى ، كالتسرب المدرسي والاكتظاظ في الاقسام، ونقص الوسائل البيداغوجية وعدم إشراك الاساتذة والمعلمين في تقييم المنظومة التربوية، ووضع السياسات اللازمة لها، وكذلك ضعف مستوى معيشة الاطار التربوي وإحساسه بالحقرة والتهميش (34)

اتجاه ثاني : يتكون من خصومها السياسيين كالمفرنسين والعلمانيين الذيناتهموها بالمسئولية عن إنتاج الرداءة والبطالين والإرهاب والأصولية وعن تأخر المجتمع وعدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي الذي يحدث في العالم.فاستعملوا نفوذهم الواسع في المستويات العليا للسلطة ، وعلى وسائل الاعلام وجندوا الراي العام والإدارة والسلطة وكل حلفاءهم في الأحزاب السياسية المينية والعلمانية واليسارية والمؤسسة العسكرية .فأقنعوا السلطة بما روجوه من أكاذيب ومغالطات وتشويهات حول المدرسة، رغم ما حققته من نتائج وانجازات كبيرة لم تحققها القطاعات التي كانت تحظى بالأولوية في مخططات التنمية الوطنية كالصناعة والزراعة والخدمات (35)فتم الاعتراف بمشكلة المنظومة التربوية في الصورة السلبية التي وصفها بها رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بتاريخ 13 ماي 2000 .إذ جاء فيه ما يلي:

"... ورغم ما قدمته المنظومة التربوية من خدمات للمجتمع، بفضل ديمقراطية التعليم وإلزاميته وجزأرتهومجانيته وتوحيد لغته، فقد آل وضعُها إلى التأزم بسبب ما عرفته من أشكال القصور الفادح والاختلالات الخطيرة والاكراهات الإيديولوجية والانزلاقات السياسية وتدنى مستوى التعليم وهبوط قيمة الشهادات والتسرب المدرسي وارتفاع معدل الرسوب المدرسي...اصبحت المدرسة تعانى من داء خطير بسبب قصور وعجز في السياسة التربوية المنتهجة لذلك فإنها مريضة ولا تستجيب لحاجيات المجتمع.وبالتالي فهي تتطلب التغيير والاصلاح الجذري.. هذه الجوانب السلبية والنقائص الكثيرة جعلت المدرسة تعيش أزمة مميتة في مجتمع يعيش أزمات مما يتطلب وضع حلول وبدائل لها.." (36)

لهذا قام رئيس الجمهورية بتعين وتكليف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ومنح لها مهلة 9اشهر لإعداد تقرير وطني شامل تشخص فيه الجوانب الإيجابية والسلبية، وكذا الإختلالات العضوية والوظيفية التي تعاني منها المنظومة التربوية، وتقديم الإقتراحات الملائمة عن طريق إصلاحها وإخراجها من أزمتها المتعددة الأبعاد والجوانب والآثار.

إن مشكلة المنظومة التربوية كما تم وصفها ب(المنظومة منكوبة – تنتج الحطيست اي البطالين –تفرخ الارهاب – تنتج الرداءة) والظروف الزمنية والسياسية التي تم تحديدها فيها (بداية التحول الديمقراطي 1989 ثم توقيفه سنة 1992 وبداية الازمة الأمنية والسياسية مع فراغ مؤسساتي وغياب السلطة الشرعية والمشروعية وإحلال سلطة فعلية محلها منذ جانفي 1992).

وبدأت قوى السياسية تشكو من الوضعية المتأزمة التي اصبحت تهدد القطاع التربوي والمجتمع معا، فكانت من بين بعض الاوساط الثقافية والسياسية والإعلامية المعارضة للمدرسة الأساسية (كل الذين بدأوا يحسون ويشعرون

بالوضعية الصعبة التي اصبحت فيها المنظومة التربوية ليسوا معلمين او اساتذة وموظفين بقطاع التعليم والتربية).

ان بداية الإحساس والوعي والإنشغالبمشكلة المنظومة التربوية، كان قد انطلق من خارج قطاع التربية والتعليم، وخارج الفئة المهنية العاملة والمسيرة لقطاع التعليم ، وبالتالي فهم يعتبرون أجانب بالنسبةلكل ما يجري في التعليم والتربية ، لكييدركوا ويفهموا جيدا مشاكله مثل موظفيها أوالمسؤولين عليها، كما يقول المثل العربي (أهل مكة أدرى بشعابها)، ولتأكيد هذه التخمينات والشكوك في وجود مشكلة بالمنظومة التربوية بالحجم الذي روج له المدعون بها، نورد بعض الحقائق والوقائع التي تم من خلالها اصطناع أو فبركة ازمة المنظومة التربوية بهدف خلق المبررات التي يستند عليها رجالها في السلطة للإعتراف بها كمشكلة عامة ويدخلونها في اجندا السياسة العامة ، و ويتخذوا القرارات التي تحقق اهدافهم التغريبية وتعيد المدرسة الجزائرية إلى هويتها الغربية كما كانت سنة 1962 . ومن ثمة إعادتها لأصلها الأول كما انشأتها فرنسا في عهد الاستعمار.

لجنة إصلاح المنظومة التربوية :

بعد إدخال مشكلة التربوية والتعليم في اجندة الحكومة ، وترتيبها كورشة من ورش الإصلاحات ، كإصلاح الدولة والعدالة والوظيف العمومي والاقتصاد..التي فتحها رئيس الجمهورية لتنفيذ المشروع الوطني المتجدد .

تقرر إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 9 ماي 2000 التيكلفت بتشخيص وضعية المنظومة التربوية وتقييمها واقتراح الاصلاحات اللازمة لها، وتقديم تقريرها إلى رئيس الجمهورية، خلال مدة تسعة اشهر(37).

تتكونااللجنة من 158 عضو ويسيرها مكتب يتكون من خمسة اعضاء منهم رئيس واربعة نواب له، وتم تقسيم العمل داخلها بين خمسة لجان، كلفت كل

واحدة منها، بإعداد تقرير حول محور من المحاور الخمسة التي تتكون منا سياسة الإصلاحات التربوية(38).

إن ما يلاحظ حول لجنة الاصلاح هو الشكوك والتساؤلات التي طرحت حولها خاصة: المحتوى البشري والفني والسياسي وقدرتها وكفاءتها للقيام بتقديم مشورة في موضوع حساس، لكونه يتعلق باكبرالقطاعاتالمهنية وأوسع الحقول الاجتماعية وأكثر مجالات الأمة حساسية لأنه منشئ الاجيالعلى المبادئ الوطنية والحضارية والدينية وصانع وضامن مستقبل المجتمع بالعلم والمعرفة والحصانة، لذلك كان يفترض ان تتكون من الفاعلين الحقيقيين بالقطاع التربوي برمته، وان تكون مخبرا للفكر التربوي فلسفيا وتربويا وعلميا ، يتفرغ لتنظيم وتنشيط ملتقيات وندوات على المستوى الوطني ويشارك فيها كل الباحثين والمهنيين في التربية والتعليم وكذا لك النقابات والجمعيات (39) .

وفيما يتعلق باستقلالية وموضوعية اللجنة، فمن بين اعضائها ال158 ، لايوجد تمثيل لإهل التربية والتعليم ولاتوازن بين التيارات الثقافية والايديولوجية التي تتصارع حول الهوية والانتماء والدين واللغة، كالمعربين والمفرنسين، والاسلاميين والعلمانيين، لأن ثلثي أعضاء اللجنة هم من الإستئصاليين ومن دعاة الفرنسة وخصوم التعريب ، كما يوجد من بين اعضائها من ليس لهم اية علاقة مع التربية والتعليم (40)، وتم اقحامهم فقط لتدعيم قرارات تخدم الثقافة الفرنسية في الجزائر عن طريق ضرب مكتسبات المدرسة الأساسية كتوحيد لغة المجتمع وحريته واستقلاله.وتم إقصاء شبه كلي لدعاة المدرسة الجزائريةالمستقلة ثقافيا وحضارياعن فرنسا .

ورغم اهمية موضوع اصلاح قطاع التربية والتعليم الذي يتطلب وقتا كبيرا ، وعدم التسرع، والتشاوروالحوار بين جميع الأعضاء للوصول إلى خياراتتوافقية ، فإنه أنجز في مدة تسعة أشهر ، مما ادى إلى التشكيك في وجود جهة نافذة هي

التي أعدته، وكلفت اللجنة بتقديمه دون أي تغيير أوتعديل ، لأن كل القرارات والاعمال التي سميت باسم اللجنة كانت معدة ومخططة ومحررة من طرف الجهات التي كانت وراء تأسيسها، ووقفت وراء قرارات إلغاء نظام المدرسة الاساسية، لأنه تم إعطاء تعليمات مكتوبة وغير منشورة للجنة ، تفرض عليها عدم الخروجعنها أو تعديلها (41)، وهذا رغم رفض أعضاء من اللجنة القرارات التي اتخذتها دون مناقشتها والاتفاق عليها، كقرارات تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي، وجعل اللغة الانجليزية لغة اجنبية ثانية، وكتابة المصطلحات باللغة الفرنسية (42).ورغم غياب الإجماع حول القرارات التي اتخذتها اللجنة ، ومعارضة جمعيات وأحزاب كحركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، والتنسيقية الوطنية لدعم المدرسة الاساسية، وجمعيات أولياء التلاميذ، والنقابات (43) ، فقد تم اتخاذ قرارات إصلاح المنظومة التربوية .وشرع في تنفيذها ابتداء من السنة الدراسية2003 –204 من طرف وزارة التربية الوطنية (44).

مضمون سياسةإصلاح المنظومة التربوية:

إنبثقت سياسة إصلاح المنظومة التربوية ، التي قررتها الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة، عن تفاعل وتأثيرظروف عديدة ، منها من يعود إلى الوضع الصعب الذي آلت إليه المنظومة التربوية، بعد التراكمات التي تكدست فيها، جراء التجارب العديدة التي عاشتهامنذ الاستقلال سنة 1962، فخضعت لإصلاحات تدريجية وجزئية غير منسجمة وغير متكاملة، مما اثر سلبا على أدائها ونموها وبعد ذلك عرفت لأول مرة سياسة وطنية شاملة ومنسجمة مع النصوص والمواثيق الوطنية، تتمثل في نظام المدرسة الأساسية الذي نصت عليه أمرية 35_76، الذي استمر إلى سنة 2000. ومنها من يعود إلى الدور المؤثر الذي لعبته عدة فواعل، لها علاقات وظيفية وعضوية بالقطاع التربوي ، كالنخبة والبيروقراطية والتكنوقراطية والأحزاب والنقابات والإعلام، ومنها من يعود إلى التحولات السياسية والإقتصاديةالداخلية والخارجية، كالتحول الديمقراطي الذي

عرفته الجزائر منذ صدور دستور 1989 ، والعولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية .كل هده الظروف مجتمعة كانت اثرت على سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي تقررت سنة 2002، وتضمنت المحاور الثلاثة التالية(45) :

المحور الأول :إصلاح النظام البداغوجي:

تناول هدا المحور الجوانب التربوية وبرامج الشعب والتخصصات بالأطوار الثلاثة ، الإبتدائيالمتوسط والثانوي، وذلك من خلال إصلاح برامج التعليم ، ووضع جيل جديد من الكتب المدرسية تمح مجانا.واستعمال الرموز العلمية بالفرنسية في شعب العلوم والرياضيات والفيزياء والكيمياء ومن اليسار إلى اليمين ورد الإعتبارلشعب الامتياز في الرياضيات الأساسية والرياضيات التقنية والفلسفة، و إصلاح برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية.رد الإعتبار لتعليم التاريخ والفلسفة في كل المستويات. وتعميم التربية الفنية في كل المستويات.كما تم رد الإعتبار للتربية الرياضية والبدنية مع جعلها إلزامية لجميع التلاميذ.ودعم تعليم اللغة العربية ، وترقية وتنمية تعليم الأمازيغية في المدارس.إدخال تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، واللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الأولى متوسط ، ووضع استراتيجيو خاصة بمحو الأمية. وتعميم إستعمال التقنيات الجديدة للإعلام الآلي والاتصال.

المحور الثاني :تم التركيز فيه على التكوين وتكوين المكونين، وذلك من خلال تأسيس منظومة جديدة للتكوين وتحسين مستوى المؤطرين التربويين والمسيرين والاداريين.وذلك عن طريق اتباع عدة اجراءات تضمنت على الخصوص المجالات التالية: تكوين معلميي الابتدائي من المتحصلين على شهادة البكلوريا في فترة تدوم ثلاث سنوات بمعاهد التكوين وتحسين المستوى.تكوين اساتذة التعليم المتوسط لمدة اربع سنوات بعد حصولهم على البكلوريا.وتكوين أساتذة التعليم الثانوي الذين تحصلوا على البكلوريا في المدارس العليا للأساتذة لمدة خمس

سنوات، تكوين أساتذة التعليم الثانوي تكنولوجيا الذين تحصلوا على البكلوريا بالمدارس العليا للتعليم التكنولوجي.واعادة انشاء التبريز.وضع نظام لتحسين وتأهيل موظفي قطاع التربية والتعليم وإعادة الاعتبار لسلك المعلمين.

المحور الثالث :نص هدا المحور على إعادة تنظيم المنظومة التربوية من خلال فتح المجال للاستثمار الخاص في التربية والتعليم ، كما تمت إعادة هيكلته إلى اربعة اطوار، التحضيري الإبتدائي المتوسط والثانوي .

تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية :

إن نجاح وتقدم سير السياسة العامة يمر حتما عن طريق إتخاذ قرارات وإجراءات تنفيذية(46). تلزم الإدارة بالقيام بعدة أعمال، كإصدار اللوائح التنظيمية والتعليمات والتوجيهات التنفيذية للقيادة الإدارية ومطالبتها بتطبيق السياسة العامة، ورصد وصرف الأموال التي تتطلبهاعمليةالتنفيذ، وعقد الصفقات وتدريب الموظفين وجمع المعلومات وتوزيعها على مختلف المصالح الإدارية، وإنشاء مؤسسات ومصالح إدارية (47).

وتتطلب توفر عدة ضمانات منها: إلزام المكلفين بتنفيذها بقرارات السياسة العامة ، ووضوح قراراتها، وإصدار التوجيهات ، وتوفير الوسائل الضرورية لتنفيذها كالعنصر البشري والتمويل والإدارة لأن تنفيذ السياسة العامة هي ترجمة لأهدافها وحلولها إلى إنجازات أي تحويلها من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذ(48)

وذلك ما يتطلب ضمان توفير الوسائل المختلفة ، من إدارية ومالية وبشرية وقانونية وحتى سياسية ، ملائمة، كما يجب أن يراعى في صنع السياسة العامة مدى إمكانية تنفيذها، لأنه يجب صنع السياسة العامة في ضوء إمكانية تطبيقها، وهي تطبق على ضوء ما تنص عليه لائحة السياسة العامة (49).

تنفيذ السياسة العامة عملية إدارية ضرورية للدولة في تسيير الشؤون ألعامة، لأنه يتوقف عليها نجاح أو فشل السياسات التي تضعها لحل مشاكل المجتمع المختلفة .لذلك فلكي تتحقق وظيفة التنفيذ، يجب أن تتحقق معها شروط ضرورية، منها: إشراك الإدارة التنفيذية في تصور وفي اختيار حلول السياسة العامة، امتلاكها السلطة والصلاحية والمشروعية، توفرها على الوسائل المادية والمالية والبشرية والإدارية والوقت المناسب والكافي وضرورة وجود بيئة عامة مواتية (سياسية اقتصادية قانونية وثقافية).

تاريخ 30 افريل 2002 هو محطة تواصل في عملية إدارة المنظومة التربوية لأن فيه تم اتخاذ قرار إصلاح المنظومة التربوية الذي جاء كتتويج للجهود الإدارية التي بدلت لوضع الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه قطاع التربية والتعليم، ومنه بدأت عملية سياسية وإدارية تعتبر مرحلة هامة وضرورية للسياسة العامة تتمثل في تنفيذ السياسة العامة التي لاتختلف عن صنع السياسة العامة سواء من حيث الأعمال الفنية التي تبدل من طرف الإدارة أو من حيث التفاعلات السياسية والإدارية التي تتم خلال عملية التنفيذ.

بدأت عملية تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية بقرار اتخذه مجلس الحكومة بتاريخ 6 مارس2002 الذي أنشأ لجنة كلفت بوضع برنامج مستمد من تقارير الخمس عشرورشة التي وضعتها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لتنفيذ سياسة الإصلاح (50)، وبعد موافقة مجلس الحكومة على برنامج العمل الذي وضعته لجنة العمل، تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الوزراء بتاريخ 30افرل2002 . وتم تنفيذ المحاور الكبرى للإصلاح كما يلي:

إصلاح برامج التعليم: لتحقيق هدا الهدف أنشئت لجنة وطنية للبرامج تتكون من 24 خبير من إطارا ت التربية والتعليم، هذه اللجنة تشرف على اربعة وعشرين فريق عمل يتكون كل فريق من 11 عضو كلفوا بإعادة النظر في برامج

التعليم المقدمة للتلاميذ خلال السنوات الدراسية ال12 التي تمتد من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثالثة متوسط.وقد بلغ عدد البرامج التي تم إصلاحها منذ بداية الاصلاح 185 برنامج (51) .

وبالنسبة لتعليم اللغات في المنظومة الجديدة فقد نص قرار 30 أفريل 2003 على تغييرات جدرية على السياسة اللغوية التي كانت منتهجة في نظام المدرسة الأساسية بفرض تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي واللغة الإنجليزية إبتداء من السنة الأولى متوسط وتعليم اللغة الأمزيغية في عدة ولايات تيزي وزو، بجاية، البويرة ، وبومرداس .واتخذ قرارا يقضي بتوسيع نشر الكتاب المدرسي وتدعيمه وتوزيعه بالمجان على ابناء الفئات المحدودة الدخل وتم نشر اكثر من 155عنوان سحبت بعشرات الملايين نسخة.

وفي المحور الثاني وضعت عدة برامج جديدة تم فيها إصلاح مناهج التقييم في مختلف أطوار التعليم كالفروض والإمتحانات الفصلية والسنوية الوطنية . وقد تم إنشاء المعهد الوطني للبحث في التربية وعقت ندوات وملتقيات وطنيةحول الكتب المدرسية والتقييم كالملتقى الوطني الذي نظم حول تقييم الكتب المدرسية الذي عقد في الجزلئر العاصمة من 21 إلى 23 مارس 2005، والملتقى الوطني حول الملتقى الذي نظم في العاصمة من 16 إلى 18 ماي 2005 (52).

تكوين وإعادة تكوين العنصر البشري، الذي كان مستواه عشية الإصلاح التربوي سنة 2000 يتصف بالضعف عندمعلمي الابتدائي ، لأنه من بين 171 310 معلم يوجد 23 ألف له شهادة جامعية، و38 ألف له بكلوريا ، و110 آلاف ليس لهم بكلوريا.وفي التعليم المتوسط كان عددهم 108 الاف استاذ منهم 15 الف لهم اللسانس و34 الف لهم البكلوريا و59 الفليس لهم بكلوريا . مما سبق يضهر انه من بين 340 الف معلم واستاذ يوجد 242 الف ليس لهم مستوى جامعي، كما تم وضع عدة إجراءات تنفيذيةلإصلاح نظام تكوين المكونين عن طريق جعله يقوم

على الكفاءة والجدارة والتخصص ويؤدي إلى توفير الكفاءات التربوية والعلمية التي ترفع مستوى خريجي المنظومة التربوية في جميع الأطوار .

إن نجاح سياسة إصلاح المنظومة التربوية يتطلب مستوى تاهيلي ملائم لدى المعلمين والأساتذة، لذلك فإن تكوينالمكونين ضروري وشرط لإنجاح سياسة الإصلاح، الشئ الذي يتطلب برمجة تكوين وتأهيل 85 بالمئة من موظفي التعليم والتربية خلال العشر سنوات الممتدة بين 2005- 2015 لذلك فقد تقرر إعادة تكوين242 ألف معلم (53).

كماتقرر جعل شهادة البكلوريا شرطا اساسيا وموحدا، للقبول في تسجيل الطلبة الراغبين في الدخول في مؤسسات تكوين المكونين، كما حددت مدة التكوين بالنسبة لمعلمي الابتدائي بثلاث سنوات، واساتذة التعليم المتوسط باربع سنوات والتعليم الثانوي بخمس سنوات. وتتم عملية التكوين في مؤسسات متخصصة كالمعاهد التكنولوجية والمدارس العليا.

ومن أجل تحديث وتطوير التعليم عن طريق إدخال التعليم الآلي وتقنيات الإتصال الحديثة (تكنولوجيا الإعلام والاتصال) تم إنشاء مركز خاص لتكوين 200 ألف استاذ في الإعلام الآلي .

وتنفيذا للسياسة الخاصة بإعادة تنظيم مراحل التربية الوطنية، اتخذت اربعة إجراءات هي :

أولا : تم وضع خطة لتعميم التعليم التحضيري تدريجيا، تشمل على المهام التالية:

- وضع النصوص القانونية المنظمة للتعليم التحضيري بدءا بتعديل الامريةرقم 35-76 لاسيما المادتين 10و21 والسماح للقطاع الخاصبالإستثمار في التربية والتعليم ، وقد تم ذلك بإصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-

08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 .والذي تضمن عدة مواد حول تنظيم التعليم التحضيري ودخول الاستثمار الخاص، كالمواد رقم 27 ومن 37 إلى 43 .

ـــإعداد الإطار التنظيمي والتربوي للتعليم التحضيري ، ورسم برنامج التعليم التحضيري، ودليل المعلم في التحضيري ، وقامة التجهيزات والأدوات التربوية ، ونص توجيهي لتكوين معلمي التعليم التحضيري.

برمجة عملية تطبيق نظام التعليم التحضيري، وقد أدت هذه العمليةالتي شرع فيها منذ 2003 إلى وصول عدد الأطفال المتمدرسين الذين بلغ سنهم 5 سنوات عام 2009 إلى أكثر من 433110 تلاميذ(54).

ثانيا : إعادة هيكلة التعليم الإلزامي: في نظام المدرسة الأساسية، كان التعليم لإبتدائيمدته ست سنوات والتعليم المتوسط ثلاث سنوات، وفي السياسة الجديدة أصبح التعليم الإبتدائي خمس سنوات والتعليم المتوسط اربع سنوات، كما تمت إعادة هيكلة التعليم الثانوي لجعله منسجما مع التعليمين الإلزامي والجامعي، فأصبح التعليم الثانوي يتكون من تعليم عام وتعليم تكنلوجي .

ـــ تعليم عام : يتكون من جدع مشترك مدته سنة ، وينقسم إلى شعبتين واحدة لتعليم اللغات والأخرى للآداب والفلسفة، مدة كل منهما سنتين.

ـــ تعليم تكنلوجي: يتكون من جذع مشترك مدته سنة، وينقسم إلى أربعة شعب، مدة التعليم في كل شعبة سنتين، هذه الشعب هي : الرياضيات، التسيير والاقتصاد ، العلوم التجريبية ، والرياضيات التقنية.وتنقسم هذه الأخيرة إلى :اربعة تخصصات كالهندسة المدنية ، والهندسة المكانيكية والهندسة الكهربائية والهندسة العملية.

ثالثا: تعليم ثانوي خاص بالتلاميذ المتفوقين: أعطيت عناية خاصة بتعليم التلاميذ المتفوقين في الامتحانات النهائية في السنة التاسعة من التعليم الالزامي منذ

سنة 1991 وذلك تطبيقا للأمرية رقم 35ـــ76بفتح ثلاث ثانويات خاصة بالتلاميذ المتفوقين على المستوى الوطني في الغرب والوسط والشرق، ثم توقفت التجربة، ليعاد بعثها من جديد في إطار سياسة إصلاح المنظومة التربوية سنة 2003 عن طريق فتح شعبة الامتياز ابتداء من السنة الثالثة ثانوي في الرياضيات والفلسفة، وتم فتح ست ثانويات لذلك ابتداء من السنة الدراسية 2005ـــ2006 لتحضير البكلوريا.

رابعا: فتح المنظومة التربوية للاستثمار الخاص:من أهم القرارات التي اتخذت في إطار سياسة إصلاح المنظومة التربوية، قرار فتح التعليم امام الاستثمار الخاص لأول مرة منذ الاستقلال سنة 1962، وبسبب غياب الإطار التشريعي لتنفيذ هذا القرار، وضعت عدة نصوص قانونية منها ،

ـــ القانون رقم 03ـــ09 المؤرخ في 23 أوت 2003 المعدل والمتمم للقرار رقم 76ـــ35 المؤرخ في 16 افريل 1976 التضمن تنظيم التربية والتكوين

ـــ القرار رقم 05ـــ07 المؤرخ في 23 اوت 2005 المحدد للقواعد التي تنظم التعليم في المؤسسات الخاصة .

ـــ القرار الوزاري المحدد لدفتر الشروط المتعلقة بفتح ومراقبة المؤسسات التعليمية الخاصة.

ـــ القرار التنفيذي رقم 05ـــ 432 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المحدد لشروط إنشاء وفتح ورقابة المؤسساتَ الخاصة بالتربية والتعليم.

ـــ القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08ـــ04 المؤرخ في 23جانفيُ 2008 .

هذه النصوص تتعلق بجميع مستويات التعليم التحضيري الإبتدائي المتوسط والثانوية.

وقد أدخلت عدة تغيرات تنظيمية ووظيفية تطلبتها عملية تنفيذ سياسة اصلاح المنظومة التربوية بنجاح، كالإصلاحات التي مست إدارة القطاع التربوي على المستويات المركزية واللامركزية، وإعادة تنظيم السنة الدراسية واوقات التدريس والحجم الساعي لتدريس المواد، ونظام العطل الفصلية والسنوية.

2ـ المرصد الوطني للتربية والتكوين.هو مؤسسة عمومية للدراسات والتشاور والحوار وتقديم الخبرات والتقييم حول القضايا التربوية كالمناهج والبرامج والطرائق والوسائل التي تتطلبها العملية التربوية والتعليم في جميع التخصصات والمستويات (56).

3ـ المركز الوطني للتربية اللغوية وتعليم الأمازيغية هو مؤسسة عمومية وطنية أنشئت للقيام بالبحوث والدراسات في اللغة الأمازيغية وقواعدها وطرائق تعليمها، انشئ برسوم رئاسي رقم 03ـ470 المؤرخ في 2ديسمبر 2003 .

4 – المركز الوطني للدمج والتجديد البيداغوجي وتنمية تكنلوجيا الإعلام والاتصال في التربية.تم إنشائه بمرسوم رئاسي رقم 03 – 471 المؤرخ في 2 ديسبر 2003 ، مهمته تكوين تنظيم وطني للدراسات والبحث والتشاور ونشر وتوزيع المعلومات التربوية والتكنولوجيات الجديدة حول الاعلام والاتصال في التربية، تظاف إلى هذه الهيئات عدة مؤسسات وطنية أخرى أنشئت في السابق من أجل القيام بمهام البحث والتكوين والتعليم وتعمل تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، لأجل ضمان العملية التربوية .

و اعتمدت وزارة التربية الوطنية في تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية على أعمال الدعم التي تقوم بها المؤسسات التي تعمل تحت وصايتها ، كالمعهد الوطني لتكوين موظفي التربية، والمعهد الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، والمعهد الوطني للبحث في التربية، والمركز الوطني للوثائق التربوية.

وأدت عملية تنفيذ سياسة اصلاح المنظومة التربوية إلى إنجاز اعمال تربوية متنوعة وأخرى في طريق الإنجاز ، ومن الأعمال المنجزة تم وضع طرق جديدة لتحضير الدروس بهدف جعلها متطابقة مع برامج الإصلاح الجديدة ، كما تمت إعادة النظر في نظام التقييم مثل امتحانات البكلوريا وشهادة التعليم المتوسط ، وتم وضع برامج جديدة للتعليم بجميع الفروع والمستويات ، ومحاربة التسيب المدرسي، والتكوين المستمر عن بعد لمعلمي الابتدائي والمتوسط، باستخدام تكنلوجيا الإعلام والاتصال.

ولأجل إنجاح سياسة الإصلاح التربوي ، اتخذت الوزارة عدة إجراءات وأعمال لتحسين الأداء التربوي، فتم تخصص رصيدا ماليا بقيمة 40 مليار دج، تم إنفاقه على المنح المدرسية التي تقدم لأبناء دوي الدخل المحدود في كل دخول مدرسي، وعلى توزيع الكتب والأدوات المدرسية بالمجان على التلاميذ المعوزين، والنقل والمطاعم المدرسية، والصحة المدرسية، وغيرها.

إن عملية تنفيذ سياسة اصلاح المنظومة التربية تطلبت من الحكومة وضع إجراءا تنفيذية التي أصبحت تمثل رصيدها التشريعي المتكون من 55 نص، منها 24 مرسوم و31 قرار وأمرية، كما احتوى قانون موظفيالقطاع التربوي على 36 نص قانوني، منها 3مراسيم و33 قرار .إن عملية تنفيذ السياسة التربوية تبين الجهود الكبيرة والموارد المالية والبشرية التي جندتها الدولة في سبيل الحفاظ على المكتسبات التي حققها الشعب الجزائري منذ الاستقلال، ومن أجل امتلاك المجتمع لأدوات التحرر والتنمية المتمثلة في العلم والمعرفة.

النتيجة:

أن المنظومة التربوية الوطنية ، قد بنيت وتطورت تدريجيا، في ظل سياسة التنمية الوطنية التي وضعت في إطارفلسفة الحركة الوطنية ومواثيق الثورة، التي

تهدف إلى التحرر والتنمية الوطنية الشاملة، لذلك وجهت سياسات بناء وتنظيم منظومة التربية والتعليم منذ الاستقلال سنة 1962 ، نحو تحقيق الأهداف التي ناضل وضحى في سبيلها الشعب الجزائري، المتمثلة في التحرروالتنمية.

هدا ما جعل سياسات االتربية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال تركز اولوياتها على تحقيق هده الاهداف، فوجهت كل جهودها السياسية والإدارية نحو ضمان حق التعليم والتربية والتنمية لجميع أبناء الشعب. لهدا جندت كل الامكانيات لتحقيق هده الاهداف. عن طريق ضمان حق التعليم لجميع الأطفال في سن التمدرس من 5 إلى 16سنة ، وبنت سياستها التربويةعلى المبادئ التي تحقق ذلك، كالتعليماالإجباري والمجاني والديموقراطي، كما جعلته أداة للتحرر والتتنمية، من خلال التعريب والجزأرة والتوجه العلمي والتكنولوجي.هده المهام الكبرى التي كلفت بها المنظومة التربوية ، وهي مازالت في طور البناء، ولاتملك الإمكانيات الملائمة والقادرة على ربح معركة التنمية والتحررالتي تتطلب حتما تعليم الملايين من الجزائريين تعليما بمواصفات عالمية أي بنوعية جيدة. ألا أن المنظومة التربوية الجزائرية ربحت معركة الكم وخسرت معركة الكيف.أي نجحت في ضمان حق التعليم لجميع الجزائريين وفشلت في تكوين العنصر البشري الكفء والمؤهل لتحقيق التنمية والتحرر من التبعية التي فرضتها العولمة بجميع أنواعها. تلك هي المعادلة الصعبة التي تقوم عليها أزمة المنظومة التربوية ، التي يجب ان تفهم جيدا من صناع القرار في الجزائر ، إذا ارادوا إصلاحا حقيقيا للمنظومة التربوية ، الشيئ الذي لم يحدث في سياسية إصلاح المنظومة التربوية المنتهجة منذ 2000 لأنها لم تؤدي إلى حل معادلة الأزمة التربوية..والعبرة ليست في مقاصد سياسة إصلاح المنظومة التربوية ، بل تكمن فيما يتعلمه الأجيال فعلا وفيما يظيفه من تحسن وفعالية للكفاءات التي تتخرج من المنظومة التربوية الوطنية.

ملخص

تقررت سياسة إصلاح المنظومة التربوية ، في إطار الإصلاحات التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية المسمي ب "المشروع الوطني المتجدد" الذي وضع بهدف إخراج الجزائر من الأزمة المتعددة الأبعاد، التي تعرض لها المجتمع منذ الثمانينيات. وتعتبر عملية الإصلاح التربوي التي انطلقت منذ سنة 2000 محطة من المحطات الإصلاحية التي عرفتها المنظومة ألتربوية منذ الاستقلال، في سبيل مدرسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع من التربية والتعليم ومن الكفاءات العلمية والمهنية المؤهلة والقادرة على إدارة المجتمع.

وعلى الرغم من حجم التغييرات التي أحدثتها هده الإصلاحات في بنيات ووظائف وبرامج المنظومة التربوية، ومن الجهود التي بدلتها الدولة في سبيل تحقيق ذلك ، مازالت المنظومة التربوية تتخبط في ازماتها مثلما كانت في السابق، لذلك يجب التفكير في وضع إصلاحات جديدة لتصحيح الأخطاء الكثير التي وقعت فيها إصلاحات 2000 _2013

Résumé :

la politique de reforme du système éducatif, prévue dans le programme du président de la république , (projet de renouveau national) qui a pour objectif de faire sortir l'algérie de la crise au quelle elle confronte depuis les années 80. cette politique décidée depuis l'année 2000, est une étape importante dans la construction d'une école à même de relever les défis qu'implique, aux anjeux nationaux et internationaux. Malgré les moyens mis en œuvre , et les efforts déployé par l'état pour la refonte du système éducatif, il n'en demeure pas mais, que ce son toujours les mêmes difficultés et entraves qui subsistent .D'où la nécessite de prévoir d'autres politiques de réformedu système èducatif.

الإجراءات المدعمة والمرافقة لتنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية:

لقد تطلبت عملية تنفيذ السياسة التربوية الجديدة من الحكومة القيام بعدة أعمال تهدف كلها إلى خلق الشروط الموضوعية المساعدة على ترجمة النصوص إلى وقائع ميدانية، أي الملائمة لتنفيذ السياسة العامة التربوية.

لذلك قررت وزارة التربية إنشاء عدة هيئات إدارية للمرافقة والمساعدة على تنفيذ سياسة الإصلاحات التي تم وضعها سنة 2001.

1ـ المجلس الوطني للتربية والتكوين، هو هيأة وطنية تقوم بالدراسة والبحث والتشاور وتقييم الأعمال التربوية والتعليم على المستوى الوطني وتتكون من ممثلي الموظفين بمختلف قطاعات المنظومة التربوية والتعليم وممثلي الشركاء الإجتماعيين كجمعيات اولياء التلاميذ والنقابات وقطاعات أخرى كالتعليم العالي والتكوين المهني(55).

الهوامش

1) كمال حسين البيومي. **تحليل سياسات التربوية ، وتخطيط التعليم، المفاهيم والمداخل والتطبيقات**.دار الفكر الاردن .2001.ص 30

2) Patrick hassentefl.**sociologie politique :l'action publique**.armond colinparis .2008.p

3) Pierre muler, yvessurel, **l'analyse des politiques publiques**. paris, monchretien , 1998, p20

4) patrickhassentefl ,op cit p9

5) فهمي خليفة الفهداوي .**السياسة العامة ، منظور كلي في البيئة والتحليل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع.الاردن .2001 .ص35.

6) نمر فريحة .**فعالية المدرسة في التربية المواطنية**.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .لبنان 2002.ص 10-

7) طارق عبد الرؤوف عامر.**المواطنة والتربية الوطنية.اتجاهات عالمية وعربية**.مؤسسة طيبة للنشروالتوزيع.مصر.2012.ص18.

8) معن محمد عياصرة.**نظموسياساتالتعليم**.داروائلللنشر.البحرين .2011.ص37.

9) فهمي خليفة الفهداوي. مرجع سابق دكره.ص92.

10) نفس المرجع .ص 108.

11)بدأ الباحثون الامريكيون منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بالاهتمام بالبحث في تقييم سياسات الميزانية بهدف ترشيدها، فكانوا الرواد الأوائل الذين يرجع إليهم الفضل في تأسيس علم السياسة العامة بهدف فهم ظاهرة الدولة والسلطة، هؤلاء هم شارل بريوا وهارولد لاسويل ودانيال ليرنير وجون جونز واندرسون...

12) خليفة الفهداوي.مرجعسابق .ص 95.

13) السيد يسين.**السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية**.مكتبة النهضة المصرية.مصر.1988.ص3، 4.

14) كمال حسن البيومي.**تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم، المفهيم والمداخل والتطبيقات**.دار الفكر الاردن.2009.ص28- 30

15) معن محمد عياصرة.مرجع سابق دكره.ص55.

16) كمال حسن البيومي.مرجع سابق ذكره.ص34.

17) عبد القادر فظيل. **المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات**.دار الامة.الجزائر.2009.ص4-9.

18) Pierre muler, jean theonig, patriceduran. **enjeux controverse, de j'analyse des politiques publiques**. revue française de science politique .N°11996.p97.

19) عبد القادر فظيل . مرجع سابق ذ كره . ص12.

20) نفس المرجع ص 15-18.

21) نفس المرجع السابق.ص 21-25.

22) نفس المرجع.ص22.

23) سعاد العقون .**دور المدرسة في بناء الذاة السياسية للتلاميذ**.أطروحة دكتوراه الدولة.جامعة الجزائلا. كلية العلوم السياسية والإعلام.2005.ص85.

24) نفس المرجع.ص82-95.

25) أنظر الامرية رقم 35-76 المؤرخة في 16افريل 1976 المتضمنة قانون المدرسة الأساسية.

26) عبد القادر فظيل. مرجع سابق دكره.ص35-40.

27) مجيد مسعودي.**إصلاح المنظومة التربوية بين الخطاب والواقع 2000 - 2010**.رسالة مجستير .جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والإعلام.2012.ص67-68.

28) علي بن محمد.**معركة المصير والهوية فيالمنظومة التعليمية**. دار الأمة.الجزائ ر.ط1 .2001. ص240 -245.

29) جيمس أندرسون.ترجمة عامر الكبيسي.**صنع السياسة العامة**.دار المسيرة للنشر والتوزيع.الاردن 1999.ص90.

30) أحمد الحسين.**مدخل غلى تحليل السياسة العامة.المركز العلمي للدراسات السياسية**.الاردن .ص249 -250.

31) Patrick hassentefl.op cit.p9.

32)أنشئ المجلس الاعلى للتربية بمرسوم رقم 96-101 المؤرخ في 11 ماي 1996 .ونصب من طرف السيداليمين زروال بتاريخ 26 نوفمبر 1996.وقدم تقريره عن المنظومة التربوية سنة 1998 ثم حل وعينت مكانه اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة ألتربوية التي كلفتبإعداد تقرير جديد عن وضع المنظومة التربوية .

33) لقمان مغراوي نفس المرجع السابق . ص248-252.

34) علي بن محمد. مرجع سابق دكره.ص84.

36) خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بقصر الأمم يوم 13 ماي2000 بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

37) مرسوم رقم 2000-101 المؤرخ في 9ماي 2000 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.الجريدة الرسميةعدد27.سنة2000.لاسيما المواد1، 2، 3، 4، 5.

38) تتكون اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية من 157 عضو يسيرها مكتب متكون منخمسة أعضاء رئيس واربعة نواب الرئيس.ومن خمس لجان.

39) علي بن محمد، مرجع سابق ص98.

40) نفس المرجع .ص102.

41) نفس المرجع ونفس الصفحة

42) جريدة الأحرار الصادرة بتاريخ 17 مارس 2006.

43) لقمان مغراوي.مرجع سابق ص 258 -262.

44) منشور وزاري رقم 489المؤرخفي 3ماي 2003" صادر عن الامانةالعامة لوزارة التربية الوطنية.

45)Boubker ben bouzid.**Lareforme de l'éducation nationnale en algerie, enjeux etrealisations**.alger casbah.2009 .pp19-22.

46) Aliot Marie Michel. **La decision politique**.1er ed. paris, puf, 1983.

47) Ira Sharkansky – George C.Edwards.**Les politiques publiques élaboration et miseen œuvre**. Les éditions d'organisation, paris, 1981.p 258.

48).الفهداوي خليفة . مرجع سابق دكره ص274 .

49) جيمس اندرسون .مرجع سابق دكره .ص 123.

50) ben bouzidboubker.op cit.p20.

51) ibid p48.

52) ibid p 137.

53) p161.

54) p203.

55)مرسوم رقم 03-407 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003.

56) مرسوم رقم 03-406 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003.